شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

الوضع في لبنان : في الخامس عشر من أيار (مايو) الماضي قدم السيد رشيد الصلح ، رئيس الوزراء اللبناني ، استقالة حكومته معلنا في مجلس النواب تحميل الكتائب مسؤولية مجزرة عين الرمانة (في ١٣ نيسان ــ ابريل) والصدامات المسلحة التي تلت تلك المجزرة . وقد جاء في البيان الذي ادلى به أمام مجلس النواب « ان حزب الكتائب يتحمل المسؤولية الكاملة عن المجزرة وعن المضاعفات التي أعقبتها والضحايا والاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالبلاد نتيجة لها ، وقد ثبت ذلك منذ اللحظة الاولى للجريمة البشعة ، ومن خلال اصرار هذا الحزب على عدم استنكار الجريمة وممانعته في تسليم المسؤولين عنها طوال ثلاثة ايام ، ثم اقراره الصريح والعلني بالمسؤولية من خلال تسليمه اثنين من مرتكبي المجزرة ووعده بتسليم آخرين » واضاف البيان انه « منذ مدة طويلة دأب حزب الكتائب من خلال كل مواقفه على التحضير السياسي والمعنوي والمادي والعملي لمثل هذه الاعمال . فالمذكرات التي توالت لمناسبة ومن دون مناسبة تطرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان وتدعو صراحة الى التصدي له ، وتحرض عليه ، والدعوة المستمرة الى الخروج على سياسة الدولة الرسمية المعتمدة حيال العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية واللبنانية ــ العربية ، وهي الدعوة التي تصاعدت بشكل مفتعل مع رسوخ دور لبنان في مساندة النضال الفلسطيني كما تجسد في الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وفي سفر فخامة رئيس الجمهورية الى الامم المتحدة لعرض القضية الفلسطينية باسم العرب جميعا ، كل هذا التحضير السياسي الكثيف المتوسل اثارة النعرات الطائفية، كان يرافقه تحضير عسكري محموم تمثل في اقامة ميليشيا مجهزة بأسلحة يجري الحصول عليها بكثافة وبتسهيلات من جهة معروفة ... هذه الحقائق كلها مهدت لمجزرة عين الرمانة وتأكدت بعد المجزرة المذكورة حين اتضح ان حزب الكتائب يرمي الى توسيع الصدام وتحويله الى صدام شامل من خلال طلب توريط الجيش وزج الدولة في عملية مواجهة مع الاخوة الفلسطينيين ومع الكثرة الساحقة من اللبنانيين الذين لا يرون رأي الكتائب » .

لقد وضعت استقالة الصلح الازمة على أبواب مرحلة جديدة متطورة ، فهي من جانب فتحت المجال امام الكتائب في ظل غياب سلطة سياسية تمارس مسؤوليات الامن ، لتصعد استفزازاتها المسلحة وتسعر عدوانها ، خاصة وقد امتنع الرئيس الصلح منذ لحظة استقالته عن « تصريف الامور » وهي المهمة التي يخولها الدستور للحكومة المستقيلة بانتظار قيام حكومة جديدة . وهي من جهة ثانية وضعت الحلم الكتائبي بتدخل الجيش ليحسم الموقف ، لمصلحتها طبعا ، على شفا التجسيد العملي بعد ان كانت الحكومة المستقيلة ، او بتعبير أكثر دقة رئيسها بالتحديد ، قد أحجم عن انزال الجيش الى الساحة ليجنب البلاد أزمة شبيهة بتلك التي عصفت بها في ربيع ١٩٧٣ . وباستقالة الصلح الذي كان قد تجاوب مع الحركة الوطنية اللبنانية في عدم زج الجيش في الصراع انتعش الامل الكتائبي بتوريط الجيش في الصراع بعد ان انتفى المانع . كذلك فقد كشفت الاستقالة وما تبعها من احداث عمق الازمة التي يعيشها النظام اللبناني بمجمله ، وهي ازمة تسفر عن وجهها ــ بسبب الوضع الطائفي المستحكم (وهو وضع له جذوره الاجتماعية ــ الاقتصادية) ــ بأن تشكيل حكومة جديدة في ظل صراع القوى التقليدية